المجلة العلمية
كلية التجارة - جامعة طنطا

الرقم العام
٨٤

التجارة والتمويل

..المحلة العلمية التجا
GN:11154881.60
Vol:1 .ع ،11 .س
330.5 .م
33/330

العدد الاول - السنة الحادية عشر ١٩٩١

محددات صنع القرار المحاسبى

دكتور

زكريا محمد الصادق اسماعيل

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد

كلية التجارة ـ جامعة طنطا

بسم الله الرحمن الرحيم

محددات صنع القرار المحاسبى*

١ ـ مقدمة:

لقد وجد الباحث أن الفقرة التالية التى كتبها Burns تعبر عن الحاجة الى البحث فى محددات صنع القرار المحاسبى، ولقد ذكر Bruns بالنص مايلى: (١)

"The pace of technological and social change in recent years has created difficult problems for accounting and accountants. Data processing and information techonlogy have provided new tools... The dependence on information by a larger and larger set of managers and investors, as well as increased concern with the relationships between goals and objectives of private entities and society, has created new problems".

يشير Burns فى هذه الفقرة إلى أن هناك ثلاث عوامل رئيسية أدت إلى خلق مشاكل جديدة للمحاسبة والمحاسبين وهذه العوامل الرئيسية هى:

أ ـ وجود أدوات جديدة لتكنولوجيا المعلومات أدت إلى زيادة جودة هذه المعلومات، وفى نفس الوقت أدت إلى زيادة تكلفة الحصول عليها.

ب ـ اعتماد الادارة العليا والمستثمرين سواء الحاليين أو المرتقبين على هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والانتاجية.

جـ ـ زيادة الاهتمام في العلاقة بين الوحدات الاقتصادية (الخاصة) والمجتمع.

ومن بين المشاكل التى خلقتها هذه التطورات التكنولوجية والاجتماعية هو ازدياد أهمية المعلومات المحاسبية بحيث أصبحت سلعة اقتصادية Economic commidity وليس سلعة حرةFree Commidity والسلعة الاقتصادية ـ عادة ـ سلعة مسوقة لها طلب وعرض، كما أن لها تكلفة وعائد، وحيث أن المعلومات المحاسبية هى «المنتج النهائى» لتطبيق بدائل وطرق السياسات المحاسبية، فالمشكلة أصبحت تتعلق بالأصل (بدائل وطرق السياسات المحاسبية) وليس بالفرع (المعلومات المحاسبية).

وكان هناك تطورا آخر مصاحبا للتطورات التكنولوجية والاجتماعية وهو ظهور الوحدات الاقتصادية العملاقة Mega Corporations ومنها الوحدات عابرة المحيطات ولقد أدى ظهور هذه الوحدات الاقتصادية إلى نتيجتين رئيستين **أولهما** ظهور نظرية الفصل بين الملكية والإدارة التى أدت إلى قيام الإدارة العليا باتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية مع مراعاة دالة منفعتها الذاتية بينما اقتصر دور حاملى الأسهم على تقديم رأس المال للوحدة والحصول على بقية صافى الأرباح، وهذا ما دعا Johnson and Revsine إلى القول: (٢)

"... because the interests of managers and shareholders are not perfectly aligned, managers must choose between employing resources (including managerial time) in ways that enhanse from value or utilizing those resources for personal benefit at shareholders expense."

وثانيهما تغيير البيئة الاقتصادية مما أدى إلى أن أصبحت مهنة المحاسبة والمراجعة أكثر تعقيدا، وأن مستخدمى التقارير المالية أصبحوا أكثر حاجة إلى الإفصاح الكامل للمعلومات المحاسبية.

ونتيجة لهذه التطورات لم يعد صنع القرار المحاسبى يعتمد على البحث عن أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات كما كان فى الماضى. ولكن برزت عوامل جديدة تتحكم فى صنع القرار المحاسبى، هذه العوامل ستكون موضوع هذا البحث.

٢ ـ الهدف العام للبحث:

الهدف العام لهذا البحث هو تحليل وتفسير المحددات التى تتحكم فى صنع القرار المحاسبى الخاص باختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية.

٣ ـ نموذج البحث:

يعتمد هذا البحث على استخدام النموذج العيارى Normative Model فى تحديد محددات صنع القرار المحاسبى، ثم يستخدم الباحث النموذج الإيجابى Positive Model فى تحليل وتفسير هذه المحددات.

٤ ـ تنظيم البحث: (٣)

القسم الخامس من هذا البحث يتناول تحديد طبيعة القرار المحاسبى، أما القسم السادس فإنه يتناول بالتحليل والتفسير محددات صنع القرار المحاسبى، أما القسم السابع والأخير فهو عبارة عن خلاصة البحث ونتائجه العامة.

٥ ـ طبيعة القرار المحاسبى:

لفترة كبيرة من الزمان حاول المحاسبون البحث عن الدخل الحقيقى True Income حيث كان الهدف الرئيسى والنهائى للمحاسبة هو تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة، ولقد حاول هؤلاء المحاسبين استخدام النموذج العيارى Normative Model لصنع القرار المحاسبى وذلك بالبحث عن بديل لكل سياسة محاسبية، ولذا فقد اعتبر المحاسبون شعارهم هو البحث عن «أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات» وقاموا بمحاولة تنفيذ هذا الشعار عن طريق استخدام أساس الاستحقاق.

١/٥ ماهية القرار المحاسبى:

يقصد الباحث «بالقرار المحاسبى» .... القرار الذى تتخذه هيئة أو مجلس أو جمعية ما لاختيار بديل محاسبى واحد من عدة بدائل لكل سياسة محاسبية، فمن المعروف أنه نتيجة لجهود الباحثين فى الفكر المحاسبى أصبح لدى مهنة المحاسبة والمراجعة وعاء للسياسات المحاسبية يشمل بدائل وطرق عديدة لكل سياسة محاسبية، هذا الوعاء ذا شقين، الشق الأول خاص ببدائل وطرق السياسات المحاسبية الخاصة بالقياس المحاسبى، والشق الثانى خاص ببدائل وطرق السياسات المحاسبية الخاصة بالتقرير المحاسبى كما هو موضح فى الشكل التخطيطى رقم (١). (٤)

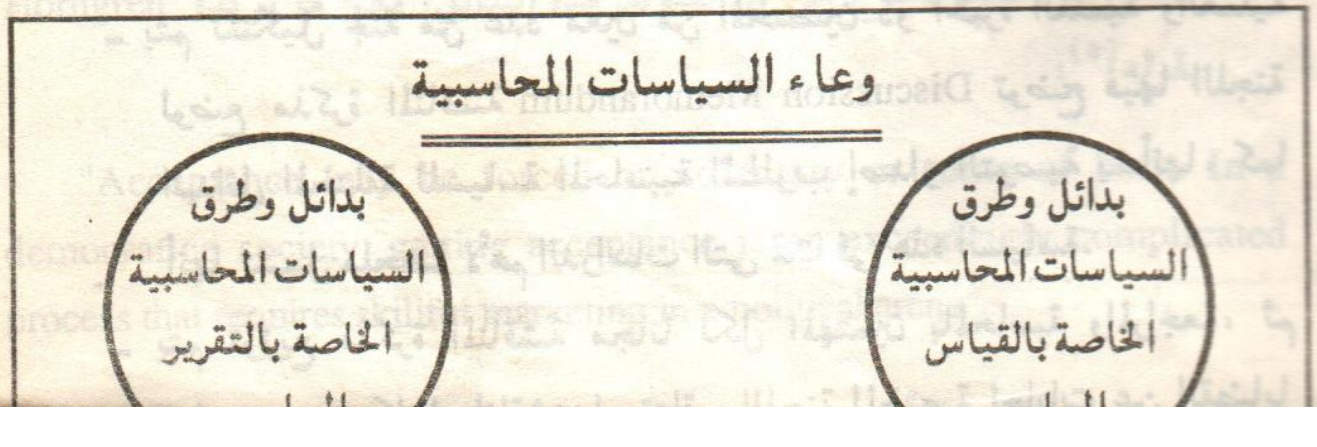

وبالتالى فإن صنع القرار المحاسبى قد يختص بالسياسات المحاسبية المتعلقة بالقياس المحاسبى، أو السياسات المحاسبية المتعلقة بالتقرير المحاسبى، وقد يكون القرار ملزما للوحدات الاقتصادية ومراقبى الحسابات (مثل ما ورد فى النظام المحاسبى الموحد فى جمهورية مصر العربية) أو قد يكون اختياريا لهما (مثل ما يصدر عن المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين من توصيات)، وقد يكون صانع القرار المحاسبى إحدى الهيئات الحكومية التى تشرف على مهنة المحاسبة والمراجعة (مثل الـ Securities and Exchange Commission فى الولايات المتحدة أو الجهاز المركزى للمحاسبات فى جمهورية مصر العربية)، وقد يكون صانع القرار المحاسبى إحدى الجمعيات أو المجامع المهنية (مثل Financial Accounting standards board فى الولايات المتحدة الأمريكية أو المعهد المصرى للمحاسبين والمراجعين فى جمهورية مصر العربية).

٢/٥ خصائص القرار المحاسبى:

يرى الباحث أن هناك عدة خصائص للقرار المحاسبى منها:

أ ـ عملية صنع القرار المحاسبى .. تعتبر بمثابة عملية سياسية، وبالتالى يجب اعتماد عملية صنع القرار المحاسبى على أسس ديمقراطية، وهذا مانراه بالفعل عندما يقوم مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بوضع توصياته التى هى عبارة عن قرار محاسبى يؤدى إلى اختيار بديل محاسبى لسياسة محاسبية معينة وإهمال بقية البدائل المحاسبية الأخرى، فعادة يقوم هذا المجلس باتباع الخطوات التالية فى صنع القرار المحاسبى:

- يتم تشكيل لجنة من عدد معين من المختصين ذو الخبرة العلمية والعملية لوضع مذكرة المناقشة Discussion Memorandum توضح فيها اللجنة البدائل المختلفة للسياسة المحاسبية المطلوب إصدار التوصية بشأنها، كما أنها تشمل ملخصا لأهم الدراسات التى تمت فى هذه السياسة.
- يتم توزيع مذكرة المناقشة مجانا لكل المهتمين بالمحاسبة والمراجعة، ثم

المحاسبية التى طرحتها.

- تقوم اللجنة بمساعدة جهاز فنى بتبويب هذه الإجابات، ويتم اختيار البديل المحاسبى بواسطة اللجنة المختصة ثم يتم وضع مشروع القرار المحاسبى الذى يطلق عليه Explore Draft، ويتم توزيعه مجانا وتتلقى اللجنة التعديلات المقترحة ثم يصدر القرار المحاسبى عن طريق التصويت فى اللجنة المختصة، ويتم فى نهاية التوصية تسجيل رأى الأقلية والأسباب التى على أساسها رفضوا القرار المحاسبى أو جزء من القرار المحاسبى.

ب - تعتبر عملية صنع القرار المحاسبى بمثابة قرار اجتماعى Social Decision حيث أنها تهم قطاعات عريضة من مختارى بدائل السياسات المحاسبية (الهيئات الحكومية والجمعيات المهنية) ومنفذى هذه البدائل (المحاسبون) ومراجعى هذه البدائل (مراقبى الحسابات) ومستخدمى المعلومات المحاسبية (متخذى القرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية)، وبالطبع كل بديل محاسبى قد يؤثر بالإيجاب على طائفة وبالسلب على طائفة أخرى، وهذا يؤكد أن عملية صنع القرار المحاسبى يجب أن تتم على أسس ديمقراطية.

جـ - يؤدى إصدار القرار المحاسبى إلى وضع قيود على السلوك سواء على سلوك الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية أو سلوك مراقبى الحسابات، لأن صنع القرار المحاسبى يترتب عليه اختيار بديل محاسبى واحد من عدة بدائل لسياسة محاسبية معينة، وبالتالى يترتب عليه حتمية قبول هذا البديل من الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية أو من مراقبى حسابات هذه الوحدات، وحتمية قبول البدائل المحاسبية يحتاج إلى فن تسويق هذه البدائل، وهذا ما يؤكده Horngren بقوله(٥):

"Acceptance may be forced or voluntary or some of both. In a democratice society, getting acceptance is an exceedingly complicated process that requires skillful marketing in a political arena".

٦ ـ محددات صنع القرار المحاسبى:

يقصد الباحث بمحددات Determinants صنع القرار المحاسبى، العوامل التى تتحكم فى صنع هذا القرار أو العوامل التى يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند صنع القرار المحاسبى، وفيما يلى يتناول الباحث بالتحليل والتفسير هذه المحددات.

١/٦ الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية:

منذ بداية السبعينات ـ عندما برزت ثورة المعلومات ـ بدأ متخذى القرارات المحاسبية يعتمدون على معيار الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية بدلا من البحث عن الدخل الحقيقى، ولقد عبر Beaver عن هذا التطور فى الفقرة التالية: (٦)

"Debates over "best" financial accounting standards not only emphasize traditional "technical" issues, such as which method produces the "best" matching of cost and revenues, but also focus on economic consequences."

ومما يجب ذكره بأن موضوع «الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية» من موضوعات بحوث المحاسبة (الإيجابية) Positive Accounting Research – التى لم تلق الاهتمام الكافى من الباحثين حتى الآن، وبالتالى فقد اختلف الرأى حول التعريف بالآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية، ولقد وجد الباحث أن هناك ـ على الأقل ـ ثلاث اتجاهات للتعريف بهذه الآثار وهذه الاتجاهات الثلاثة هى:

أ ـ يرى Beaver أن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية تركز على أربع محاور **أولها** التأثير على توزيع الثروةسواء بين الأشخاص الطبيعيين أو الأشخاص المعنويين أو بين الاستهلاك والإنتاج، **ثانيها** توزيع المخاطر سواء بين الأشخاص الطبيعيين أو بين الأشخاص المعنويين، **ثالثها** توزيع الموارد، **رابعها** استخدام الموارد فى الإنتاج وتطوير وتحليل المعلومات وغير ذلك، كما يرى Beaver أن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية هو المعيار البديل لمعيار إيجاد أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات عند اختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية، وهذا المعيار قد استخدم بالفعل بواسطة مجلس معايير المحاسبة المالية

ب ـ أما Benston و Krasney فيران أن هناك نوعين للآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية **أولهما** تأثير مباشر Direct Effects وهو عبارة عن العوامل الواضحة والسريعة التأثير على تحويل الثروة على الأفراد مثل مبلغ الضريبة المدفوع، والأسعار التى يتحملها المستهلك فى صناعة المنافع العامة (المياه، الغاز الكهرباء ..) وكذلك التأثير على سعر العقود، **ثانيهما** تأثير غير مباشر Indirect Effects وهى تلك العوامل التى تؤثر على نظرة وسلوك الناس للوحدة الاقتصادية مثل معالجة التأجير الرأسمالى أو التأجير التمويلى وإهلاك الأصول المعنوية. ولقد حلل هذان الباحثان الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية على قرارات العديد من الطوائف المهتمة بالمعلومات المحاسبية مثل قرارات السلطات الحكومية وقرارات العاملين ونقابات العمال وقرارات العملاء وقرارات الدائنين وقرارات الإدارة العليا وغير ذلك. (٨)

جـ ـ أما Abdel Khalik فقد أشار إلى أن اصطلاح الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية يشير إلى عدة متغيرات ومفاهيم، ولكنه اقتصر فى بحثه على أن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية تعنى متغيرين فقط **أولهما** متغير المعلومات **وثانيهما** متغير القرار، ولقد حاول Abdel-Khalik ومجموعة من الباحثين المساعدين معه تطبيق هذا المفهوم فى دراسة قيمة عنوانها: (٩)

"The Economic Effects on Lessees of FASB STatement No. 13 Accounting for Leases."

وذكر Abdel-Khalik ما يلى عن تطبيق آثار متغير المعلومات بالنسبة للسياسة المحاسبية الخاصة بالتأجير الواردة فى التوصية رقم ١٣.

"The information consequences of statement 13 where the changes in financial statements that resulted from it a repacking of exising information".

كما أشار Abdel-Khalik إلى تطبيق آثار متغيرات القرار بالنسبة لنفس السياسة المحاسبية الواردة فى نفس التوصية كما يلى:

(whether operating, financing, or investment) included by the information cosequences of statement 13 and (b) the decisions made by investors, creditors, and their advisors concerning revisions of return expectations for the traded secuirties of the companies affected by the change in the method of accounting for leases.

Hence, decision consequences refers to either management actions the level of the company or the response of the capital market"

ويرى الباحث أن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية تشمل على مايلى:

أ ـ التأثير على عناصر التقارير المالية سواء بالنسبة لعناصر الميزانية العمومية أو عناصر الحسابات الختامية، وكذلك التأثير على العلاقات بين هذه العناصر، والأمثلة على ذلك كثيرة ومتعددة يذكر منها الباحث مايلى:

المثال الأول: فى ظل ظروف التضخم الاقتصادى نجد أن اختيار طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) فى تسعير المواد المنصرفة من المخازن يترتب عليها الآثار الاقتصادية التالية:

ـ تدنية تكلفة البضاعة المباعة حيث أن تسعير المواد الخام سيتم بأقدم الأسعار.

ـ تعظيم مجمل الربح وبالتالى تعظيم صافى الربح حيث أن تكلفة البضاعة المباعة تمثل عنصر رئيسى من عناصر النفقات.

ـ تعظيم مخزون آخر المدة من المواد الخام حيث أن التسعير سيتم بأحدث الأسعار.

ـ التأثير المباشر على صافى التدفقات النقدية.

ـ تعظيم الضرائب الدخلية المستحقة.

ـ تآكل رأس المال العينى.

المثال الثانى: إذا قامت وحدة اقتصادية باختيار استراتيجية محاسبية تؤدى إلى رسملة بعض النفقات مثل رسملة تكلفة القروض ورسملة نفقات البحوث والتطوير، فمثل هذه الاستراتيجية تقضى بتوزيع

هذه النفقات على أكثر من سنة مالية مما يؤدى إلى الآثار الاقتصادية التالية:

- تعظيم صافى الربح حيث سيتم توزيع هذه النفقات على عدة سنوات.
- تعظيم الأصول حيث ستضاف هذه النفقات عليها.

ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن صنع القرار المحاسبى التى تتخذه الإدارة العليا بتغيير البديل المحاسبى من طريقة إلى أخرى مثل قيام شركات الحديد والصلب الأمريكية بتغيير طريقة احتساب قسط الإهلاك من طريقة القسط المتزايد إلى طريقة القسط الثابت فى الستينات، وقيام كثير من الشركات الأمريكية - أيضا - بتغيير طريقة تسعير المخزون من طريقة الوارد أولا صادر أولا (FIFO) إلى طريقة الوارد أخيرا صادر أولا (LIFO) فى السبعينات لا يقتصر تأثيره بالطبع على سنة واحدة ولكن التأثير يمتد إلى عدة سنوات، ولقد لخص Foster هذه المشكلة فى الفقرة التالية: (١٠)

"These changes may induce changes in the time-series model of the reported series ..... At a minimum, the possiblity of changes in the time series being due to accounting changes rather than changes in the underying basic time series should be recognized and ivestigated".

ب - **التأثير على مؤشرات الأداء** - تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات فى نماذج مؤشرات قياس أداء الوحدات الاقتصادية والقائمين بالعمل بها، وبالطبع فإن القرار المحاسبى الخاص باختيار بديل محاسبى وإهمال البديل الآخر سيؤدى إلى التأثير على مؤشرات الأداء، وسيوضح الباحث فى عجالة سريعة كيف تؤدى الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية إلى التأثير على ثلاث مؤشرات أداء، أول هذه المؤشرات هو قياس العائد على الاستثمارات، وثانى هذه المؤشرات هو قياس الدخل الحقيقى وثالث هذه المؤشرات هو معدل التغطية النقدى.

بالنسبة لقياس العائد على الاستثمارات Return on Investment (ROI)

الضرائب الدخلية) مقسوما على مجموع الاستثمارات، ونلخص فيما يلى تأثير اختيار بدائل السياسات المحاسبية علي هذا المؤشر:

- من المستقر عليه أن صافى الربح هو المنتج النهائى Bottom Line لاستخدام بدائل السياسات المحاسبية المختلفة وبالتالى فإنه يتأثر باختيار أى بديل محاسبى وإهمال البديل المحاسبى الآخر كما سبق الذكر.
- أما بالنسبة لتكلفة الاقتراض فهناك عدة بدائل محاسبية لمعالجتها، **أولها** اعتبارها تكلفة جارية تحمل للحسابات الختامية فى نفس السنة المالية التى تحققت فيها، **ثانيها** اعتبارها تكلفة رأسمالية تضاف إلى تكلفة الأصل الثابت ويتم إهلاكها مع تكلفة الأصل الثابت نفسه، **ثالثها** تحميل تكلفة الاقتراض قبل بدء التشغيل للأصل الثابت باعتبارها نفقة رأسمالية، واعتبارها نفقة جارية بعد تشغيل الأصل الثابت، وبالطبع كل بديل من هذه البدائل الثلاثة يؤثر مباشرة على احتساب العائد على الاستثمارات. (١١)
- اختلف المحاسبون حول المقصود بمجموع الاستثمارات، فمنهم من يرى أنه يعادل مجموع الأصول، ومنهم من يرى أنه يعادل مجموع حقوق الملكية، ومنهم من يرى أنه يعادل مجموع القروض طويلة الأجل مضافا إليها مجموع حقوق الملكية، وبالتالى فإن احتساب العائد على الاستثمارات يتأثر - هنا - بعاملين: **العامل الأول** هو المقصود بمجموع الاستثمارات، **والعامل الثانى** بدائل السياسات المحاسبية التى تم على أساسها احتساب مجموع الاستثمارات واحتساب صافى الربح.

أما بالنسبة لقياس الدخل المتبقى Residual Income (RI) فيتم احتسابه عن طريق احتساب صافى الربح ناقصا عائد الاستثمارات المطلوب تحقيقه مضروبا فى مجموع الاستثمارات ولقد سبق مناقشة كيف يؤثر صنع القرار المحاسبى على كلا من صافى الربح ومجموع الاستثمارات.

أما بالنسبة لقياس معدل التغطية النقدى Cash Recovery Rate (CRR)

الاستثمارات، وبالرغم من وجود عدة طرق وبدائل لاحتساب صافى التدفقات النقدية ولكن مازال المحاسبين يستخدمون تعديل صافى الربح للوصول إلى صافى التدفقات النقدية، وبالتالى فإن صافى التدفقات النقدية ومجموع الاستثمارات يتأثران باختيار بدائل السياسات المحاسبية التى يتم اختيارها بواسطة صانع القرار المحاسبى.

جـ - التأثير على التعاقدات التى تتم بين أطراف الوحدة الاقتصادية :

ينظر الاقتصاديون والمحاسبون - حديثا - إلى الوحدة الاقتصادية ليس باعتبارها شخصية معنوية ولكن باعتبارها مجموعة تعاقدات بين أطراف الوحدة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال يوجد عقد بين ملاك الوحدة الاقتصادية (الأصيل) والإدارة العليا (الوكيل)، ويوجد عقد بين ملاك الوحدة الاقتصادية (الوكيل) والمقرضين وحاملى السندات (الأصيل)، ويوجد عقد بين ملاك الوحدة الاقتصادية (الأصيل) ومراقب أو مراقبى الحسابات (الوكيل).

ومعظم هذه العقود تتأثر بصنع القرار المحاسبى، فعلى سبيل المثال نجد أن العقد بين ملاك الوحدة الاقتصادية والإدارة العليا ينص - عادة - على منح الإدارة العليا مكافأة يتم احتسابها على أساس صافى الربح، وحيث أن صافى الربح ماهو إلا نتاج تطبيق قرارات محاسبية، فإن ما يمنح للإدارة العيا يتأثر باختيار بدائل السياسات المحاسبية.

كما أن منح القروض للوحدات الاقتصادية يتم بناء على تحليل مالى للميزانيات والحسابات الختامية لفترة لا تقل عن خمس سنوات، حيث أن المقرض عادة يركز على دراسة بعض المؤشرات المحاسبية مثل نسبة المديونية (مجموع الخصوم ÷ حقوق الملكية) ودراسة نقطة المديونية المثلى (وهو ألا تزيد نسبة المديونية عن واحد إلى واحد)، وبالطبع فإن هذه المؤشرات المحاسبية هى نتاج تطبيق قرارات صانع القرار المحاسبى.

٢/٦ تحليل التكلفة والعائد لصنع القرار المحاسبى سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى القومى:

فبالإضافة إلى تكاليف صنع القرار المحاسبى التى تتمثل فى تكلفة الخبراء والمؤتمرات التى تعقد لمناقشة البديل المحاسبى وغير ذلك، فإن هناك تكاليف تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة لتطبيق البدائل التى تم اختيارها، وكذلك مقابل تكلفة عملية مراجعة هذه البدائل وتتمثل هذه التكاليف فى العناصر التالية:

أ ـ تكلفة تصميم الأنظمة المحاسبية والرقابية التى تتناسب مع القرار أو القرارات المحاسبية.

ب ـ تكلفة تدريب المحاسبين بالوحدة الاقتصادية على تطبيق القرار المحاسبى.

جـ ـ تكلفة تشغيل الأنظمة المحاسبية سواء يدويا أو ألكترونيا.

د ـ تكلفة مراجعة وفحص الحسابات.

وبالرغم من أن تكلفة تطبيق القرار المحاسبى لم تلق الاهتمام الكافى من الباحثين، وبالتالى فإننا نجهل الكثير عن هذه التكاليف إلا أن الواقع الفعلى يمكن أن يكون مؤشرا لهذه التكاليف، فعلى سبيل المثال هناك الكثير من التكاليف التى تحملتها وحدات القطاع العام فى الستينات لتطبيق ما رد فى النظام المحاسبى الموحد من بدائل سياسات محاسبية جديدة وغير ذلك وتتمثل هذه التكاليف فى عدة عناصر منها:

أ ـ تدريب المحاسبين على كيفية تطبيق النظام المحاسبى الموحد.

ب ـ تصميم الدفاتر والسجلات والتقارير المالية التى تتناسب مع النظام المحاسبى الموحد.

جـ ـ إعداد التقارير المالية التى تقدمها هذه الوحدات لوزارة التخطيط.

كما أن هناك الكثير من التكاليف التى تحملها الجهاز المركزى للمحاسبات لتدريب العاملين فى الجهاز فى كيفية الإشراف على تنفيذ ومتابعة النظام المحاسبى الموحد فى وحدات القطاع العام.

وتكلفة عملية المراجعة للبديل أو البدائل المحاسبية ذات أهمية خاصة، حيث أنها تؤدى إلى تدنية الأخطاء فى المعلومات المحاسبية مما يؤدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالى تؤدى إلى تخفيض الخطأ فى توزيع الموارد الاقتصادية كما هو

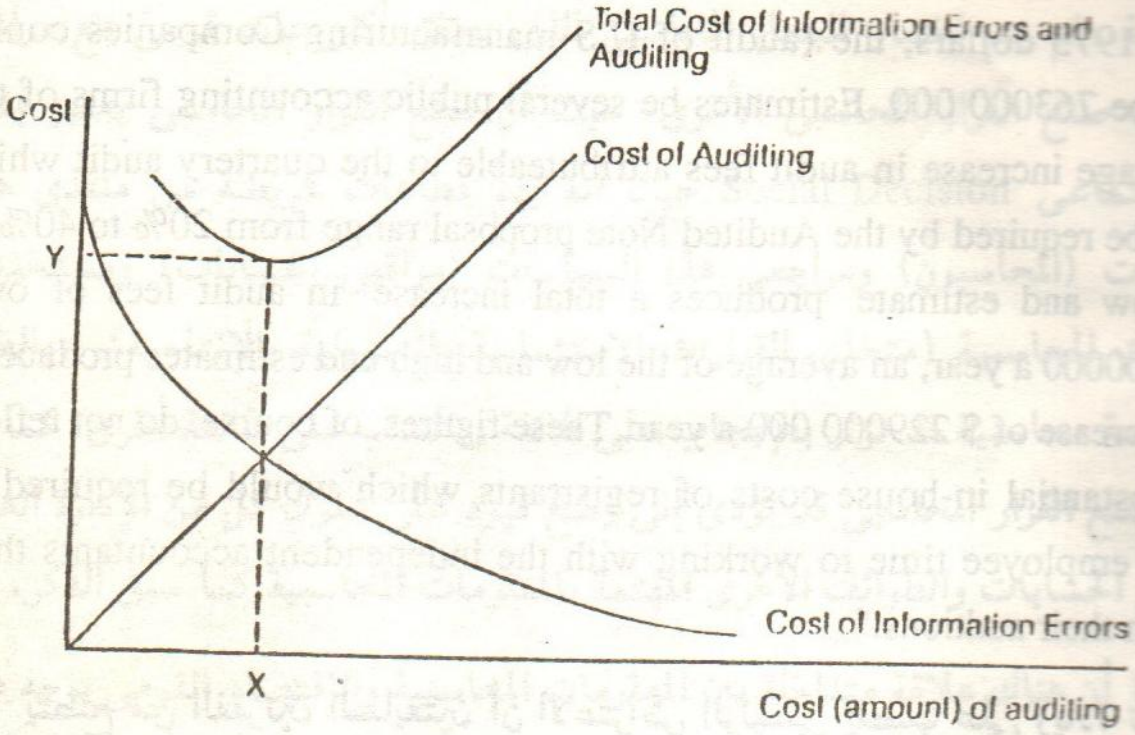

Figure 1
Auditing and information error costs

وفى الواقع العملى نجد أن بعض مكاتب المحاسبة الثمانية الكبرى Big Eight Firms يعترض على تطبيق بعض البدائل المحاسبية التى تؤدى إلى تعظيم تكلفة عملية المراجعة، وفيما يلى مثالين على الاعتراض على اقتراح القيام بمراجعة محدودة للتقارير المالية الربع سنوية. فعلى سبيل المثال عندما اقترحت الـ SEC مراجعة محدودة للتقارير المالية الربع سنوية فى عام ١٩٧٥، فقد ذكر المكتب ما يلى بالنص (١٣).

"These estimates ... cover 31 engagements with annual audit fees ranging from 2500 to 110000. The cost for limited reviews made on retrospective year-end basis of quartery data to be included in notes to annual financial statements would very from 3 percent to 24 percent of the annual audit fees ..... "

كما اعترض على تطبيق هذه السياسة (مراجعة محدودة للتقارير المالية الربع سنوية) ـ أيضا The American Bar Association فى خطاب أرسله للـ SEC فى ١٤ مارس ١٩٧٥ وكان السبب الرئيسى فى الاعتراض على هذه السياسة هو أنها ستؤدى

بالخطاب النص التالى: (١٤)

"In 1975 dollars, the (audit of U.S manafacturing Companies could) easily be 763000 000. Estimates be several public accounting firms of the percentage increase in audit fees attributeable to the quartery audit which would be required by the Audited Note proposal range from 20% to 40% ... The low and estimate produces a total increase in audit fees of over $ 150000000 a year, an average of the low and high end estimates produces a total increase of $ 229000 000 a year. These figures, of course, do not reflect the substantial in-house costs of registrants which would be required to devote employee time to working with the independent accountants they perform their audtions."

يتضح من الفقرتين السابقتين أن الاعتراض الرئيسى ينصب على زيادة تكاليف مراجعة اختيار هذا البديل المحاسبى وهو إعداد قوائم مالية ربع سنوية والقيام بمراجعتها مراجعة محدودة.

أما عائد تطبيق صنع القرار المحاسبى فإنه يتمثل فى إنتاج معلومات محاسبية يتوافر فيها عناصر الصدق والموضوعية والتحليل وصلاحيتها وملائمتها للغرض من استخدامها، فمثل هذه المعلومات تعتبر مدخلات أفضل للقرارات مما ينعكس على تحسين جودة هذه القرارات، وبالتالى ينعكس علي الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

ويرى الباحث أنه يمكن قياس عائد القرار المحاسبى عن طريق المقارنة بين الهدف من القرار وما تم تحقيقه من تطبيق القرار، فعلى سبيل المثال إذا كان الهدف الرئيسى من اختيار بدائل السياسات المحاسبية الواردة فى النظام المحاسبى الموحد هو قياس القيمة المضافة على المستوى القومى، والتوفيق بين متطلبات المحاسب الاقتصادى والمحاسب المالى، ولذا فعند قياس العائد من النظام فإنه يتطلب الأمر تحديد مدى تحقيق النظام لهذين الهدفين.

ويرى الباحث ـ أيضا ـ أن قياس تكلفة وعائد كل بديل يجب أن يتم على مستوى

مقارنة بين التكاليف القومية والعائد القومى لكل بديل محاسبى من بدائل السياسة المحاسبية، ثم يتم اختيار البديل المحاسبى الذى يحقق أكبر عائد قومى مع مراعاة محددات صنع القرار المحاسبى الأخرى، حيث أن صنع القرار المحاسبى يعتبر بمثابة قرار اجتماعى Social Decision حيث أنه يهم قطاعات عريضة من منفذى هذه السياسات (المحاسبون) ومراجعى هذه السياسات (مراقبى الحسابات) ومستخدمى المعلومات المحاسبية (متخذى القرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية)، وبالطبع كل سياسة محاسبية قد تؤثر بالإيجاب على طائفة وبالسلب على طائفة أخرى، كما أن عملية صنع القرار المحاسبى قد تؤدى إلى وضع قيود على سلوك كل من الإدارة العليا ومراقبى الحسابات والطوائف الأخرى المهتمة بالمعلومات المحاسبية كما سبق الذكر.

كما أن هناك علاقة متداخلة بين المعلومات المحاسبية والاقتصاد القومى بوجه عام والحسابات القومية بوجه خاص، وبالطبع هذه العلاقة واضحة جدا فى جمهورية مصر العربية، كما أن هذه العلاقة واضحة - أيضا - فى دول اقتصاديات السوق الحر، فبالطبع يؤثر الاقتصاد القومى مباشرة على المعلومات المحاسبية ويتضح ذلك من العينة التى اختارها الباحث من التقارير المالية للشركات الأمريكية والتى شملت على الفقرات التالية:

A - Reflecting the change in the national economy, operating results for your company improved during 1975 from the recession-weakend first half to a strong recovery in the second half.

B- Earnings in 1975 ... amounted to $ 74.5 million, compared with $ 125 million in 1974. (There) were powerful forces at work in the domestic economy, the general recession, the greatest year-to-year drop in paper demond in recent history, the lowest level of housing starts since 1946 and continuing in our costs.

C- 1975 was in many ways the worst year ever experienced by the property and casualty insurance industry, with total under writing losses estimated to excess $ 4 billion. Thus, with 84 percent of out total revenues being

a difficult one for the continental corporation.

ويلخص Sunder الرأى حول تحليل التكلفة والعائد لصنع القرار المحاسبى فى الفقرة التالية: (١٥)

"As a practical matter,it is necessary to compromise and consider both the social costs and benefits as well as the distribution of the costs and benefits of a standard accross individual members of society:.

٣/٦ محاولة تحقيق دالة منفعة صانع القرار المحاسبى:

يرى الباحث بأن صنع القرار المحاسبى يعتمد على دالة منفعة متخذ هذا القرار، فمن المعروف أن هناك مجموعتين أساسيتين من متخذى القرار المحاسبى **أولهما** الهيئات الحكومية **وثانيهما** المجامع والجمعيات المهنية، ويعتقد الباحث أن كل مجموعة من هاتين المجموعتين تحاول تحقيق دالة منفعتها عند اتخاذ القرار المحاسبى.

ومما يجب أن يذكر أن التدخل الحكومى فى صنع القرار المحاسبى يختلف من حيث درجته ونوعيته من دولة إلى أخرى، وقد يختلف داخل الدولة الواحدة طبقا لنوع الظاهرة الاقتصادية، فعلى سبيل المثال نجد أن التدخل الحكومى فى صنع القرار المحاسبى فى الولايات المتحدة يعتمد على عدة أسس محددة **أولها** وجود هيئة حكومية (SEC) تابعة للسلطة التشريعية تقوم بالموافقة أو عدم الموافقة على القرار المحاسبى الذى تصدره جمعية مهنية خاصة (FASB)، ومما يجب ذكره هنا أن سلطة مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى صنع القرارات المحاسبية مستمدة من ASR No. 150 الذى فوض مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى صنع هذه القرارات المحاسبية. **وثانيها** التدخل لصنع بعض القرارات المحاسبية عندما يحدث قصور من الجمعية المهنية الخاصة، كما حدث فى مارس ١٩٧٦ عندما تدخلت الـ SEC فى صنع قرار محاسبى يلزم الشركات الأمريكية بالإفصاح عن تكلفة الإحلال Replacement Cost، وألغت قرارها عندما أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) توصيته رقم (٣٣) الخاصة بالإفصاح عن التغير العام والتغير الخاص للأسعار، وثالثها إلزام الوحدات الاقتصادية العامة بتقديم تقارير مالية ربع سنوية

(8-k) وتقارير مالية سنوية (10-k) تتضمن معلومات عن طبيعة نشاط الوحدة الاقتصادية والإدارة العليا بها وقوائمها المالية التى يجب أن تعد طبقا للسياسات المحاسبية التى تم موافقة الهيئة عليها **ورابعها** التأكد من مدى مصداقية تقارير مراقبى الحسابات عن الوحدات الاقتصادية العامة **وخامسها** التركيز على درجة الإفصاح عن المعلومات والسياسات المحاسبية.

وفى جمهورية مصر العربية نجد ـ بالرغم من تعدد الجمعيات المهنية الخاصة ـ ليس هناك أى جمعية لها حق إلزام الوحدات الاقتصادية باتباع القرارات المحاسبية التى تتخذها. كما أن درجة التدخل الحكومى ونوعيته غير محددة، وتختلف من وقت إلى آخر ومن حالة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن النظام المحاسبى الموحد يمثل تدخلا حكوميا كاملا فى صنع القرار المحاسبى، كما أن القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية (بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة) نص على بعض القواعد التى تعتبر تدخلا حكوميا فى صنع القرار المحاسبى، كما أن القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذية (بشأن الشركات العاملة فى مجال تلقى الأموال لاستثمارها) يعتبر تدخلا بدرجة أكبر من القانون السابق ذكره ونصت اللائحة التنفيذية على السياسات المحاسبية التى يجب مراعاتها عند إعداد قائمة المركز المالى فى مرحلة توفيق الشركات القائمة لأوضاعها، كما نصت نفس اللائحة على التقارير المالية التى يجب أن تعدها هذه الشركات بعد الموافقة على توفيق أوضاعها. وبالتالى فقد لاحظ الباحث أن التدخل الحكومى فى صنع القرار المحاسبى فى جمهورية مصر العربية يقوم على أسس غير محددة وبطريقة عشوائية، بل يمكن للباحث القول بأن مهنة المحاسبة والمراجعة فى جمهورية مصر العربية تحتاج إلى إعادة نظر ويجب البدء فى وضع إطار عام لتحديد فلسفة المهنة قبل أن يعاد النظر فيها.

وخلاصة القول بأن الباحث يرى أن صنع القرار المحاسبى يعتمد على دالة منفعة متخذ القرار، فالتدخل الحكومى قد يهدف إلى الحصول على بيانات على المستوى القومى (كما هو الوضع بالنسبة لتطبيق النظام المحاسبى الموحد)، أو حماية

المستثمرين والمودعين (كما هو الوضع بالنسبة للسياسات المحاسبية الواردة فى القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٨٨ ولائحته التنفيذيه) أو مساعدة المستثمرين الحاليين والمرتقبين (كما هو الوضع فى الولايات المتحدة).

أما تدخل الجمعيات والمجامع المهنية فقد يهدف إلى خدمة الإدارة العليا وخاصة الوحدات الاقتصادية العملاقة، حيث أن هذه الوحدات تقوم - عادة - بتمويل هذه الجمعيات (كما هو الحال بالنسبة لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB)، وإذا قامت هذه الجمعيات بترك الحرية للإدارة العليا لاختيار البديل المحاسبى المناسب لها أصبحت الإدارة العليا فى هذه الحالة هى صانعة القرار المحاسبى وبالتالى ستقوم بتحقيق دالة منفعتها وليس دالة منفعة الأصيل (حاملى الأسهم) - وتتمثل دالة منفعة الإدارة العليا فى العائد المادى التى تحصل عليه من صافى الربح ووسيلتها فى ذلك هو اتباع استراتيجية محاسبية تؤدى إلى تعظيم صافى الربح.

ومما يؤكد ذلك هو نتائج مجموعة من البحوث التى تمت فى هذا المجال ولقد لخصها Johnson and Revsine فى الفقرات التالية: (١٦)

- Earnings-increasing equity-for-debt swaps tend to accur during periods of low profit performance (Hand. 1978) and are associated with a 5 percent increase in managerial pay (Defeo, Lambert, and Larcher. 1986 1).

- Earning-increasing accounting-method changes also tend to occur during periods of low profit performance (Ball, 1972, Johnson and Dhaliwal, 1988) and one type of procedural change, from accelerated to straightling depreciation, is associated with a 2 percent increase in managerial pay (Healy, Kang. and Palepu, 1987);

- When managers, annual bonuses are tied to accounting profits. Earnings-decreasing accrual adiustments tend to be concentrated in periods where upper and lower bonus constraints are binding. While earnings-increasing accruals tend to occur when these constraints are not binding (Healy, 1985).

- While these studies demonstrate that discretionary accounting choices can

أما القرارات التمويلية Financing Decisions فيقصد بها القرارات التى تتخذها وت المال لتمويل المشروعات.

أما القرارات الإنتاجية Production Decisions فهى القرارات التى تختص ملية تشغيل الوحدة الاقتصادية.

وصنع القرار المحاسبى يؤثر على كل هذه الأنواع من القرارات كما يتضح مما ى:

- إذا قام متخذ القرار المحاسبى باختيار بدائل السياسات المحاسبية التى تؤدى إلى تعظيم صافى الربح، فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة نصيب السهم من صافى الربح، وإذا كان سوق رأس المال سوق كفء Efficient Market فإنه سيعكس هذه المعلومة مما يؤدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم.

من ناحية ثانية فمن المعروف أن حاملى الأسهم الحاليين والمحتملين يقومون باتخاذ القرارات الاستثمارية عن طريق تحليل التقارير المالية لعدة وحدات اقتصادية فى نفس القطاع لاتخاذ قرار بتفضيل الاستثمار فى وحدة على أخرى، ويستخدم حاملى الأسهم عادة عدة نماذج لاتخاذ هذا النوع من القرارات، ومن هذه النماذج، النموذج التالى الذى قدمه Corden and Shapiro لتحديد القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية:

$$V = \frac{bE(t)}{K - g}$$

لاحظة أن:

= القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

= نسبة توزيع الأرباح.

= تكلفة رأس المال.

= معدل النمو المتوقع.

= الأرباح المتوقعة فى السنة المالية.

augment manageent compensation, the results do not necessarily imply that earnings manipulations are simultaneously detrimental to shareholders. Nonetheless. The possiblity exists that these compensation increases are achieved at shareholders expense.

من نتائج مجموعة الدراسات السابقة يمكن القول أن صانع القرار المحاسبى يمكن أن يؤثر تأثيرا مباشرا على دالة منفعة الإدارة العليا، وبالتالى فإن الإدارة العليا تستطيع عن طريق تغيير بدائل السياسات المحاسبية أن تزيد من نصيبها فى صافى الربح، ولقد ذكر أحد المحللين الماليين الفقرة التالية: (١٧)

"The influence on earnings levels and trends of mangements choice of accounting rules is very material. Unless you identify the rules which the management follows to determine the final score-profits-it is a little like trging to decide who won a football game without knowing the rules".

كما يذكر أحد المحللين الماليين ـ أيضا ـ بطريقة أكثر إفصاحا ما يلى: (١٨)

"Unfortunately, **Some managments use accounting to achieve their earnings goals**, rather than letting accounting measure performance"

وخلاصة القول أن أحد محددات صنع القرار المحاسبى هو محاولة صانع القرار المحاسبى تحقيق دالة منفعته.

٤/٦ القرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية للوحدة الاقتصادية:

تستخدم المعلومات المحاسبية ـ باعتبارها المنتج النهائى لعملية صنع القرار المحاسبى كمدخلات فى القرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية للوحدة الاقتصادية، وتتأثر هذه القرارات بطريقة غير مباشرة بصنع القرار المحاسبى.

ويقصد بالقرارات الاستثمارية Investment Decisions نوعين من القرارات **أولهما** القرارات الاستثمارية الخاصة بشراء وبيع واستبدال الأوراق المالية وخاصة الأسهم **وثانيهما** القرارات الاستثمارية الخاصة بتأسيس مشروعات جديدة أو زيادة رأس مال مشروعات قائمة.

أما القرارات التمويلية Financing Decisions فيقصد بها القرارات التى تتخذها بيوت المال لتمويل المشروعات.

أما القرارات الإنتاجية Production Decisions فهى القرارات التى تختص بعملية تشغيل الوحدة الاقتصادية.

وصنع القرار المحاسبى يؤثر على كل هذه الأنواع من القرارات كما يتضح مما يلى:

أ ـ إذا قام متخذ القرار المحاسبى باختيار بدائل السياسات المحاسبية التى تؤدى إلى تعظيم صافى الربح، فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة نصيب السهم من صافى الربح، وإذا كان سوق رأس المال سوق كفء Efficient Market فإنه سيعكس هذه المعلومة مما يؤدى إلى ارتفاع القيمة السوقية للسهم.

من ناحية ثانية فمن المعروف أن حاملى الأسهم الحاليين والمحتملين يقومون باتخاذ القرارات الاستثمارية عن طريق تحليل التقارير المالية لعدة وحدات اقتصادية فى نفس القطاع لاتخاذ قرار بتفضيل الاستثمار فى وحدة على أخرى، ويستخدم حاملى الأسهم عادة عدة نماذج لاتخاذ هذا النوع من القرارات، ومن هذه النماذج، النموذج التالى الذى قدمه Corden and Shapiro لتحديد القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية:

$$V = \frac{bE(t)}{K - g}$$

مع ملاحظة أن:

V = القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية.

b = نسبة توزيع الأرباح.

k = تكلفة رأس المال.

g = معدل النمو المتوقع.

E(t) = الأرباح المتوقعة فى السنة المالية.

من دراسة وتحليل النموذج الذى قدمه Gorden and Shapiro يتضح أن مكوناته عبارة عن معلومات محاسبية تتأثر بالبدائل المحاسبية التى يختارها صانع القرار المحاسبى، وبالتالى فإن أى تغيير فى البدائل المحاسبية سيؤدى إلى تغيير فى القيمة السوقية للوحدة الاقتصادية مما يؤدى بالتالى إلى التأثير علي القرار الاستثمارى.

وفى دراسة تطبيقية قام بها نفس الباحث وجد أن المستثمر المصرى الذى يتعامل مع بورصة الأوراق المالية بالأسكندرية يستخدم بعض المعلومات المحاسبية عند إتخاذ قراره مثل القيمة الدفترية للسهم ونصيب السهم من صافى الربح. (١٩)

ب ـ كما تستخدم بيوت المال المعلومات المحاسبية كمدخلات للقرار الائتمانى، فالقرار الائتمانى يعتمد على تحليل المعلومات المحاسبية الواردة فى التقارير المالية، وتقوم بيوت المال بتحليل هذه التقارير لثلاث أو خمس سنوات باستخدام النسب المحاسبية وبعض أساليب المراجعة التحليلية الأخرى لقياس الربحية والمخاطرة.

وتستخدم بيوت المال الكثير من النماذج الكمية فى عمليات الائتمان والمدخلات الرئيسية لهذه النماذج هى المعلومات المحاسبية ولقد حدد Foster خمس عوامل رئيسية للحكم على الوحدة الاقتصادية والتى على أساسها يمكن أن يتخذ قرار الائتمان وهى: (٢٠)

(1) Is the bank's share of risk clearly unreasonable?

(2) Does the firm have enough current assets?

(3) Are the firm's current assets sufficiently liquid?

(4) Is the firm Financially profitable?

(5) What is the Final credit rating of the applicant?

الخمسة العوامل السابقة كلها تتحدد عن طريق استخدام المعلومات المحاسبية، وبالتالى فإنها تتأثر بصنع القرار المحاسبى، فكل بديل محاسبى ـ كما سبق القول ـ يؤدى إلى تغيير فى نتائج هذه المقاييس.

جـ ـ كما تتأثر القرارات الإنتاجية التى تتخذها الإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية

بصنع القرار المحاسبى، فاختبار نظرية من نظريات التكاليف سواء نظرية التكاليف الكلية أو نظرية التكاليف المباشرة أو نظرية التكاليف المتغيرة أو نظرية التكاليف المستغلة تتأثر بالبديل المحاسبى الخاص بتسعير المواد المنصرفة من المخازن، كما أن أى قرار إنتاجى سواء خاص بإنتاج سلعة والتوقف عن إنتاج سلعة أخرى أو شراء آلات ومعدات أو احتساب نقطة التعادل أو حد الأمان أو غير ذلك من أساليب المحاسبة الإدارية فإنه يتأثر مباشرة بصنع القرار المحاسبى الخاص باختيار بديل محاسبى وإهمال بديل محاسبى آخر.

٧ ـ خلاصة البحث ونتائجه العامة:

لقد اعتمد الفكر المحاسبى ومهنة المحاسبة والمراجعة لعدة مئات من السنين على أن العامل الوحيد فى صنع القرار المحاسبى الخاص باختيار بديل محاسبى وإهمال بقية البدائل لكل سياسة محاسبية هو البحث عن أفضل مقابلة بين النفقات والإيرادات للوصول إلى الدخل الحقيقى حيث كان الاهتمام منصبا على تحديد نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة. ولكن لأسباب تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وقانونية اتجهت المحاسبة نحو «العلمية» وظهرت محددات جديدة تتحكم فى صنع القرار المحاسبى، وبالرغم من أن موضوع «اتخاذ القرارات» لقى اهتماما واضحا من الباحثين فى جميع فروع المعرفة، ولكنه لم يلق أى اهتمام من الباحثين فى المحاسبة المالية، ولقد حاول الباحث أن يطرق هذا الموضوع لكى يفتح قنوات جديدة لهذه النوعية من البحوث.

ولقد تم تحديد الهدف العام للبحث فى تحليل وتفسير المحددات التى تتحكم فى صنع القرار المحاسبى الخاص باختيار بدائل وطرق السياسات المحاسبية. ولقد حاول الباحث أن يبدأ بشرح وتحليل طبيعة القرار المحاسبى من حيث ماهيته وخصائصه.

ثم حاول الباحث شرح تحليل وتفسير محددات صنع القرار المحاسبى الأربعة وهى الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية وتحديد التكلفة والعائد لصنع القرار المحاسبى سواء على مستوى الوحدة الاقتصادية أو على المستوى القومى ومحاولة تحقيق دالة منفعة صانع القرار المحاسبى والقرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

ولقد انتهى الباحث إلى النتائج العامة التالية:

أ - اتفاق الباحثين على أن هناك آثار اقتصادية للسياسات المحاسبية، وعدم اتفاقهم حول المقصود بها أو نطاقها وحدودها، ولكن مما لا شك أن هذه الآثار لها عدة مظاهر منها التأثير على المعلومات المحاسبية الواردة فى القوائم المالية، وبالتالى التأثير على مؤشرات الأداء التى تستخدم عادة سواء لقياس الوحدة الاقتصادية ذاتها أو لقياس العاملين بها، كما أن هذه الآثار تمتد إلى التعاقدات التى تتم - عادة - بين الأطراف التى تتكون منها الوحدة الاقتصادية، ومعظم هذه التعاقدات تستخدم المعلومات المحاسبية كمدخلات (مثل التعاقدات بين حاملى الأسهم والإدارة العليا فى الوحدات الاقتصادية).

ب - يجب على صانع القرار المحاسبى أن يضع فى اعتباره تحليل التكلفة والعائد لكل قرار محاسبى، حيث أن هناك تكاليف يتحملها صانع القرار المحاسبى، وتطبيق القرار المحاسبى نفسه ينتج عنه تكاليف، كما أن مراجعة البديل المحاسبى الذى تم اختياره يترتب عليه زيادة فى تكاليف المراجعة (مثل تكلفة مراجعة محدودة للتقارير الربع سنوية)، ولقد ذكر الباحث بعض الأمثلة من الواقع العملى. كما أن صنع القرار المحاسبى يجب أن يكون له عائدا متمثلا فى إنتاج معلومات محاسبية يتوافر فيها الصدق والموضوعية والتحليل وصلاحيتها وملائمتها للغرض من استخدامها فمثل هذه القرارات تعتبر مدخلات أفضل للقرارات مما ينعكس على تحسين جودة هذه القرارات، وبالتالى ينعكس على الأنشطة الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

كما اقترح الباحث بأن صانع القرار المحاسبى يجب أن يأخذ فى اعتباره عمل مقارنة بين التكاليف القومية والعائد القومى لكل بديل محاسبى من بدائل السياسات المحاسبية.

جـ - يرى الباحث أن صنع القرار المحاسبى يعتمد على صانع هذا القرار سواء كانت هيئة حكومية أو جمعية مهنية، فالحكومة لها أهداف متعددة تحاول تحقيقها عند تدخلها فى صنع القرار المحاسبى، أما الجمعيات المهنية فإن لها أهداف مختلفة

وقد تحاول تحقيق دالة منفعة الإدارة العليا للوحدات الاقتصادية.

د ـ يرى الباحث أن صنع القرار المحاسبى يعتمد على القرارات الاستثمارية والتمويلية والإنتاجية للوحدة الاقتصادية، ولقد أشار الباحث إلى أن متخذى هذه القرارات يستخدمون العديد من النماذج الكمية التى تعتمد اعتمادا كليا على المعلومات المحاسبية التى تتأثر بصنع القرار المحاسبى.

توصيات لبحوث قادمة:

يعتبر هذا البحث مدخل لنوعية جديدة من البحوث، يجب على الباحثين الاهتمام بها ويقترح الباحث الموضوعات التالية للبحث:

أ ـ مزيد من البحوث فى محددات صنع القرار المحاسبى مع محاولة عمل دراسة تطبيقية، ولو اقتصرت هذه الدراسة على استقصاء آراء أساتذة المحاسبة والمراجعة بكليات التجارة والعاملين فى مهنة المحاسبة والمراجعة ومديرى الإدارات المالية فى الشركات الكبرى التابعة للقطاع الخاص والقطاع الاستثمارى.

ب ـ استخدام نظرية اتخاذ القرارات فى هذه النوعية من البحوث.

جـ ـ القيام بإعداد دراسة نظرية وتطبيقية على تحليل التكاليف والعائد فى صنع القرار المحاسبى.

د ـ تحليل سلوك الهيئات الحكومية والجمعيات المهنية عند وضع القرار المحاسبى.

هـ ـ مزيد من البحوث عن الآثار الاقتصادية للسياسات المحاسبية، ويقترح الباحث وضع إطار نظرى للمقصود بها ونطاقها وحدودها ثم تطبيق هذا الإطار على بعض السياسات المحاسبية مثل الخاصة بتكلفة القروض أو محاسبة البترول أو التأجير التمويلى والرأسمالى أو غير ذلك من السياسات المحاسبية.

هوامش البحث

ـ الفقرة وردت فى المرجع التالى:

Demski, Joel S., **"Information Analysis"**, Addison-We Publishing Company, M., 1972, P. v.

2- Johnson, Bruce W. and Revsine, Lawrence, "Financial Repo Standards, Agency Costs, and Shareholders Intervention", Journ **Accounting Literature,** Vol. 7, 1988, P. 95.

الأقسام الأربعة الأولى تشمل مقدمة والهدف من البحث ونموذج البحث وتنظيمه فى التوالى.

ـ تناول نفس الباحث هذا الموضوع بالتفصيل فى المرجع التالى:

د. زكريا محمد الصادق إسماعيل، «تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمى»، **التجارة والتمويل ـ المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الأول، السنة التاسعة، ١٩٨٩، من ص٣٨ الى ص٤٧.

5- Horngren, Charles T., "The Marketing of Accounting Standards", **Journal of Accountancy**, Oct. 1973, P. 61.

6- Beaver, William H., "**Financial Reporting: An Accoun Revolution,**" prentice-Hall, N.Y., 1981, P. 110.

7- Ibid, PP. 15-17.

8- Financial Accounting Standards Board, "Economic Consequenc Financial Accounting Standards Selected Paper", Research Re **FASB**, July 1978.

9- Financial Accounting Standards Board, "The Economic Effects on E of FASB No 13 Accounting for Leases, "**Research Report**, A. R Abdel-Khalik, Principal Researcher, 1980.

10- Foster, George, "**Financial Statement Analysis**", Prentice Hall, N.J., 1978, P. 97.

١١ ـ لمزيد من التفاصيل العلمية ـ المرجع التالى:

دكتور زكريا محمد الصادق إسماعيل، «رسملة تكلفة القروض: دراسة تحليلية وانتقادية لتوصية مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) رقم (٣٤)"، **التجارة والتمويل: المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الأول ـ السنة العاشرة، ١٩٩٠.

12- Shakun, Melvin F., "**Cost-Benefit Analysis of Auditing**", Commission on Auditors Responsibilities, Research Study No. 3, 1978, P. 2.

13- Arthur Andersen & Co. "**To the Securities and Exchange Commission in Response to Requests for Comments on Proposals Relating to Quarterly Financial Information**", Arthur Anderson & Co., Chicago, 1975, P. 8.

١٤ ـ وردت هذه الفقرة فى المرجع التالى:

- Foster, George, "Financial Statement Analysis," **Op. Cit,** P. 538.

15- Sunder, Shyam, "Political Economy of Accounting Standards", **Journal of Accounting Literature**, Vol. 7, 1988, P. 33.

16- Johnson, Bruce W. and Revsine, Lawrence, "Financial Reporting Standards, Agency Costs, and Shareholders Intervention,"**Op cit.**, P. 98.

١٧ ـ هذه الفقرة وردت فى المرجع التالي:

- Hawkins, David F. and Compbell, Walter J.,"**Equity Valuation: Models,Analysis and Implications**," A Research Study and Report Prepared for the Financial Executives Research Foundation,1978, P.129.

١٩ ـ دكتور زكريا محمد الصادق إسماعيل، «تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة فى البورصة: دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية"، **التجارة والتمويل: المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الثانى ـ السنة العاشرة ، ١٩٩٠.

20- Foster, Gorge, "Financial Statement Analysis", Op. Cit, P. 510.

المصادر العلمية للبحث

أولا ـ مصادر باللغة العربية:

ـ دكتور زكريا محمد الصادق إسماعيل، «تحليل العلاقة بين المعلومات المحاسبية المنشورة وأسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة فى البورصة: دراسة تطبيقية على بورصة الأوراق المالية بالاسكندرية"، **التجارة والتمويل: المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الثانى ـ السنة العاشرة، ١٩٩٠.

ـ دكتور زكريا محمد الصادق إسماعيل، «رسملة تكلفة القروض: دراسة تحليلية وانتقادية لتوصية مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) رقم (٣٤)"، **التجارة والتمويل: المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الأول ـ السنة العاشرة، ١٩٩٠.

ـ دكتور زكريا محمد الصادق إسماعيل، "تطور بحوث المحاسبة المالية فى علاقتها بمناهج البحث العلمى"، **التجارة والتمويل: المجلة العلمية ـ كلية التجارة ـ جامعة طنطا**، العدد الأول، السنة التاسعة، ١٩٨٩.

ثانيا مصادر باللغة الأجنبية:

- Arthur Andersen & Co., "**To the Securities and Exchange Commission in Response to Requests for Comments on Proposals Relating to Quarterly Financial Information**", Arthur Andersen & Co., Chicago, 1975.
- Beaver, William H., "**Financial Reporting: An Accounting Revolution**", Prentice-Hall, N.J., 1981.
- Demski, Joel S., "**Information Analysis**", Addison-wesley Publishing Company, M., 1972.
- Financial Accounting Standards Board, "Economic consequences of

- Financial Accounting Standards Board, "The Economic Effects on Leases of FASB No 13 Accounting for Leases", **Research Report**, A. Rashad Abdel-Khalik, Principal Researcher, 1980.
- Foster, George, "**Financial Statement Analysis**", Prentice-Hall, N.J., 1978.
- Hawkins, David F. and Compbell, Walter J., "**Equity Valuation: Models, Analysis and Implications**", A Research Foundation, 1978.
- Horngren, Charles T., "The Marketing of Accounting Standards", **The Journal of Accountancy**, Oct. 1973.
- Johnson, Bruce W. and Revine, Lawrence, "Financial Reporting Standards Agency costs, and Shareholders Intervention," **Journal of Accounting Literature**, Vol. 7, 1988.
- Shakun, Melvin F., "**Cost-Benefit Analysis of Auditing**", Commission on Auditor's Responsibilities, Research Study No. 3, 1978.
- Sunder, Shyam, "Political Economy of Accounting Standards", **Jouranl of Accounting Literature**, Vol. 7, 1988.